S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/65
26 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير الثاني للأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين

أولا - مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/75) الذي أكد فيه مجلس الأمن أنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يبذل جهدا أكيدا لتأكيد عودة اللاجئين الروانديين والحد من تخويف العائدين المحتملين وتحسين الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين ولا سيما تلك الواقعة في زائير. وتحقيقا لهذه الغاية طلب مني مجلس الأمن، ضمن أمور أخرى، مواصلة استكشاف كل الطرق الممكنة، حسب الاقتضاء، للتصدي لمشاكل الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين.

٢ - ومع أنه حدثت بعض التطورات الايجابية منذ تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/1994/1308) نحو تهيئة الظروف التي تفضي الى عودة النازحين، فإن استمرار وجود نحو مليونين من اللاجئين الروانديين في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير هي مسألة تثير قلقا شديدا، اذ تظل الحالة الأمنية العامة في المخيمات خطرة سواء بالنسبة للاجئين أو لعمال الإغاثة، فضلا عن أن الموقف مشحون بعوامل عدم الاستقرار بالنسبة للبلدان المضيفة وللمنطقة الفرعية برمتها. ويبقى الحل الوحيد الفعال لهذه المشكلة هو إعادة اللاجئين بسلام وبشكل طوعي الى بلادهم. وبناء على هذا، ومع مراعاة تحسن الحالة في داخل رواندا، فقد ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أنها ستساعد قدر الإمكان في العودة الطوعية للاجئين الذين يرغبون في العودة الى رواندا.

٣ - وقد وقعت حكومة رواندا اتفاقات ثلاثية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع حكومتي بوروندي وزائير بشأن العودة الطوعية للاجئين. وتحدد هذه الاتفاقات ظروف العودة، بما فيها حماية العائدين وملكية الأراضي. كما أنه يجري حوار بين حكومتي جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا بشأن القضايا التي تؤثر على اللاجئين في تنزانيا وعودتهم الى رواندا.

٤ - وحتى الآن لم يعد الى رواندا سوى نحو مائتي ألف من اللاجئين الذين تركوا البلاد بعد ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقـــد ذكـــرت في تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أن العاملين الرئيسيين الذين لا يزالان يعوقان عودة اللاجئين هما عمليات التخويف التي يقوم بها قادة الحكومة السابقة والعسكريـــون

والمليشيات ضد اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى رواندا، وخوف هؤلاء من احتمال مواجهة عقوبات انتقامية في رواندا و/أو من عدم استطاعتهم العودة الى أراضيهم التي كانوا يمتلكونها قبل مغادرتهم البلد.

٥ - وعملا بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت فريقا فنيا مشتركا من ادارة عمليات حفظ السلم ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، الى جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير في الفترة من ١١ الى ١٩ كانون الأول/ديسمبر لاستعراض الوضع الراهن في مخيمات اللاجئين، وفيما يلي ملخص لاستنتاجات الفريق.

ثانيا - الوضع الراهن للاجئين

ألف - اللاجئون في بوروندي

٦ - يوجد نحو مائتي ألف من اللاجئين في بوروندي، معظمهم من جنوب رواندا، ويقيمون أساسا في الجزء الشمالي من البلاد. وهناك تحرك دائم للاجئين في تلك المنطقة، لأن الروانديين يسعون بشكل متواصل للوصول الى مناطق آمنة في بوروندي كما أن البوروندديين أنفسهم، مع اللاجئين من رواندا، يتحركون باتجاه جمهورية تنزانيا المتحدة بحثا عن ظروف أكثر أمانا.

٧ - وبالنظر الى الحساسية الشديدة التي تتسم بها مشاكل الأمن في بوروندي، فقد تركزت جهود مفوضية شؤون اللاجئين في مواجهة الوضع الأمني في مخيمات اللاجئين أساسا على تحسين رصد الأحوال السائدة، عن طريق وجود ميداني فعال وحضور نشط مع السلطات المدنية والعسكرية. وتخطط مفوضية شؤون اللاجئين لمواصلة هذا المسعى، وتوفد عددا متزايدا من الموظفين ذوي الخبرة الى مناطق بوروندي التي تؤوي اللاجئين وكذلك الى العاصمة.

باء - اللاجئون في جمهورية تنزانيا المتحدة

٨ - يوجد نحو ٦٠٠ ألف لاجئ رواندي يعيشون في ثمانية مخيمات في تنزانيا. ومع أن عدد السكان يزيد في هذه المخيمات، فإن معظم هذه الزيادة، كما ذكر آنفا، تتكون غالبا من اللاجئين الروانديين من بوروندي ومن المواطنين البوروندديين الذين يبحثون عن ظروف أكثر أمنا.

٩ - أما المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة فهي نسبيا أكثر أمنا وأحسن تجهيزا منها في زائير. ويرجع ذلك أساسا الى أن المهاجرين الذين فروا الى تلك المنطقة كانوا أقل عددا وكانت جهود الإغاثة قد بدأت في هذه المنطقة قبل أن يصل هذا الفيض من اللاجئين. وكما حدث في زائير فإن هؤلاء اللاجئين أقاموا هياكل للحكم تشبه تلك التي كانت قائمة في رواندا، ابتداء من المستويات العليا للشرطة ونزولا الى مستوى الأفراد المحليين. وقد اختاروا زعامات تمارس السلطة على جميع المستويات الهرمية. (وبعض هؤلاء الزعماء يمارسون نفس الوظائف التي كانت لهم قبل الحرب). وكما يحدث في مخيمات اللاجئين في أماكن أخرى، تقوم هياكل الحكم المحلي في مخيمات الروانديين في زائير وتنزانيا بتوفير نوع من التنظيم في المخيم، كما توفر آلية أمنية وتيسر توصيل المعونة الإنسانية.

١٠ - وقد تم تسجيل اللاجئين في مخيمات جمهورية تنزانيا المتحدة، وتقدم اليهم المعونة مباشرة. ومن ثم فلا يوجد مجال أمام زعماء اللاجئين لإساءة استخدام المعونة كما يحدث في زائير. ولو أنه أبلغ عن قيام بعض العناصر المتطرفة في المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة بممارسة تأثير كبير على اللاجئين، وإن كان أقل منه في زائير.

١١ - وقد قررت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه يمكن تعزيز الأمن في المخيمات عن طريق وزع أفراد من الشرطة التنزانيين. ولكن هؤلاء الأفراد يجب أن يتواجدوا بأعداد كافية وأن يتوفر لهم التجهيز الذي يمكنهم من المحافظة على الأمن والنظام. وقد تم حتى الآن تخصيص ٣١٠ من الشرطة التنزانيين، سواء من القوات العادية أو من القوات الخاصة، لمخيمات اللاجئين. وهم حاليا يتلقون المساعدة من مفوضية شؤون اللاجئين، بما فيها الخيام وحصص الأغذية، وكذلك علاوات الحوافز. وقد وفرت المفوضية أيضا عربات ووسائل اتصال لقوة الشرطة التنزانية.

١٢ - كذلك لجأ السكان من اللاجئين أنفسهم الى إنشاء قوة أمن خاصة بهم، سميت بحرس اللاجئين، وهي تتعاون مع الشرطة التنزانية. وتتسم الأحوال حاليا في المخيمات بالهدوء وإن كان يظن أن بوسع الزعماء، بما لهم من نفوذ على اللاجئين في المخيمات، أن يسمحوا بتردي الحالة الأمنية اذا وجدوا أن ذلك في مصلحتهم.

جيم - اللاجئون في زائير

١٣ - يوجد حاليا نحو ١,٤ مليون لاجئ رواندي في المخيمات في زائير. ولا تزال هذه المخيمات أكثر عرضة للانفجار، وأشد الأوضاع الأمنية خطورة فيها هي المخيمات الواقعة شمال بحيرة كيفو، بمنطقة غوما، التي يقطنها نحو ٨٥٠ ألف لاجئ. ومن ثم، فإنه رغم الحاجة الى مزيد من الخطوات لتعزيز وزيادة الأمن في مخيمات اللاجئين في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، فإن الأولوية يجب أن تعطى لزيادة الأمن في المخيمات في زائير، وخاصة في منطقة غوما.

١٤ - ومعظم اللاجئين في منطقة غوما في زائير فروا اليها من رواندا في أواسط ١٩٩٤. وقد فر الى هذه المنطقة الزعماء السياسيون للحكومة السابقة، فضلا عن قواتهم المسلحة وميليشياتهم، مع الكثيرين من السكان المدنيين، حينما استولت الجبهة الوطنية الرواندية على الجزء الغربي في رواندا في أواخر أيام الحرب. ولذلك فإن سكان المخيمات الروانديين في زائير يغلب عليهم وجود عناصر سياسية وعسكرية وعناصر من الميليشيات التابعين للحكومة السابقة أكثر من عددهم في المخيمات الواقعة في تنزانيا أو بوروندي، كما تنعكس في تصرفاتهم عداوتهم للحكومة في كيغالي، مما أدى الى أوضاع أمنية سيئة في المخيم.

١٥ - وعلى وجه أخص فإنه يجري تخويف اللاجئين من الإعلان عن رغبتهم في العودة الى رواندا. فحياة هؤلاء الناس، وكذلك حياة اللاجئين المعتدلين سياسيا أو الذين لهم صلات زواج مختلطة أو الذين يشك في أنهم من المتسللين، هؤلاء جميعا حياتهم معرضة للخطر، بل إن من المعروف أن بعضهم قد قتل فعلا. وهناك أيضا خطر كبير من امكانية حدوث اضطرابات مدنية في المخيمات. ويزداد هذا الخطر حدة خاصة حين يتجمع اللاجئون بأعداد كبيرة، كما يحدث مثلا عند توزيع الامدادات. وبالاضافة الى ذلك، كما هو الحال في أي مجتمع كبير من الناس يعيشون في ظروف تتسم بالكثافة السكانية والفقر، تنتشر الجريمة بالمخيمات على نطاق واسع.

١٦ - وهناك خطر كبير أيضا على سلامة موظفي الإغاثة الدوليين، فهناك الآن ٤٥ منظمة غير حكومية ونحو ٦٠٠ ١ من العاملين الدوليين في مجال الإغاثة في منطقة غوما وحدها، كما يوجد عدد كبير من الزائيريين والروانديين يعملون في الإغاثة في المخيمات. ومن المخاطر الأمنية التي يتعرض لها هؤلاء أعمال المضايقات، خاصة في طريق ذهابهم الى المخيمات أو عودتهم منها، حيث يوقفون كثيرا، أحيانا تحت تهديد السلاح، ويطلب منهم دفع إتاوات أو يتلقون تهديدات لسبب أو لآخر. وهناك خطر قائم أيضا في أن يجد هؤلاء العاملون في مجال الإغاثة أنفسهم وسط اضطرابات مدنية أو أحداث بين اللاجئين أنفسهم. وقد حدثت تهديدات من اللاجئين لبعض عمال الإغاثة لتصورهم - لسبب أو آخر - أنهم يعارضون مصالحهم.

١٧ - وقد طلب من زعماء المخيمات - في البداية - العمل على تسهيل توصيل مساعدات الإغاثة، ولكنهم للأسف أساءوا استخدام هذه المسؤولية بأن استغلوا تسليم المساعدات في حث اللاجئين على التصرف وفقا لمصالحهم، وباستيلائهم على المساعدات أو بيعها بدلا من توزيعها. ونتيجة لذلك كانت معدلات سوء التغذية، خاصة بين الفئات المستضعفة، ومنها النساء والأطفال والشيوخ، أعلى مما كان ينتظر في ضوء مستويات المساعدة المقدمة، وإن أمكن في الآونة الأخيرة تقديم المساعدة الى المستفيدين بطريقة مباشرة على نحو أكثر، مما قلل من الأثر السلبي لزعماء المخيمات ومن مستويات سوء التغذية. وبالاضافة الى ذلك شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسجيل اللاجئين في المخيمات، ومن شأن ذلك أن يساعد في ضمان تسليم المساعدة الغوثية بمزيد من الفعالية.

١٨ - وقد اتخذت حكومة زائير في الأشهر الأخيرة خطوات لتعزيز الحالة الأمنية في المخيمات. ونتيجة لذلك، تحسنت الحالة الأمنية نوعا ما منذ تقريري الأخير. بيد أن التقديرات تشير الى أنه لا تزال ثمة احتمالات شديدة للغاية بوقوع اضطرابات خطيرة.

١٩ - وقد اكتشف علماء الزلازل اليابانيون وعلماء الزلازل في الولايات المتحدة اشارات جديدة باحتمال حدوث انفجار بركاني في منطقة غوما النشطة بالزلازل. وتقوم فرقة عمل تابعة لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بإعداد خطة طوارئ لإجلاء اللاجئين من المخيمات التي قد تتأثر بالزلازل، بما في ذلك تحديد مواقع مؤقتة لنقل سكان المخيمات اليها. وفي غضون ذلك، يجري رصد نشاط الزلازل على أساس منتظم.

٢٠ - ويدرك غالبية اللاجئين أن لا مصلحة لهم على المدى الطويل إلا بالعودة الى رواندا، وأن المساعدات التي تقدم لهم لن تستمر الى أجل مسمى في المخيمات. ويفترض أن ٢٥ في المائة على الأقل من اللاجئين لن يواجهوا مشاكل فيما يتعلق بملكية أراضيهم عند عودتهم الى رواندا، وأنه في ظل الظروف الحالية، يستطيع ٢٥ - ٥٠ في المائة من اللاجئين العودة خلال فترة الـ ٦ أشهر الى ١٢ شهرا القادمة. وترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا أنه اذا توفر الأمن للعودة الى الوطن، فإن معدل عودة اللاجئين الى رواندا بمحض ارادتهم سيرتفع.

ثالثا - تدابير لتهيئة ظروف آمنة في المخيمات

ألف - عمليات حفظ السلم

٢١ - طلب اليّ مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أن أجري مشاورات مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات لتقدير مدى استعدادها للمشاركة في عملية محتملة لحفظ السلم لتعزيز الأمن في المخيمات تجري وفقا للأسس المبينة في الفقرات ١٨ - ٢٥ من تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وطلب اليّ المجلس أيضا أن أقدم بيانا تفصيليا لأهداف هذه العملية والقواعد التي تحكم عملها وتكاليفها. وبناء عليه، طلب من الفريق التقني المشترك بين ادارة عمليات حفظ السلم ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يقوم بجمع معلومات ذات صلة بالموضوع للإستفادة منها في وضع توصيات وفقا لطلب مجلس الأمن.

٢٢ - ومن الجدير بالذكر أن هدف عملية حفظ السلم المحدد في الفقرات ١٨ - ٢٥ من تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر هو توفير الأمن للعاملين في مجال الإغاثة الدولية وتوفير الحماية لتخزين المساعدات الإنسانية وتسليمها وتوفير المرور الآمن عبر الحدود الرواندية للراغبين من اللاجئين في العودة

الى رواندا. وتشير التقديرات الى أن هناك حاجة الى قوة قوامها ٠٠٠ ٣ فرد موزعين على جميع الرتب للاضطلاع بهذه المهام في المخيمات الموجودة الى الشمال من بحيرة كيفو كما تدعو الحاجة لعملية موازية تجري في نفس الوقت في منطقة جنوب بحيرة كيفو حيث ظروف الأمن أفضل الى حد ما، قوامها ٠٠٠ ٢ فرد.

٢٣ - وكان من المقرر أن تنفذ عملية حفظ السلم المقترحة على مرحلتين. في المرحلة الأولى تقوم كتيبتان آليتان بتطويق وإنشاء مناطق أمنية في المخيمات، يقوم خبراء في مجال الأمن الدولي بتشكيل وتدريب وحدات أمن محلية داخلها. وفي المرحلة الثانية من العملية، وحالما تتوفر ظروف أمنية معقولة، تتولى قوات محلية مهام الأمن التي يضطلع بها جنود قوات حفظ السلم، بمساندة يقدمها فريق أصغر حجما من أفراد الأمم المتحدة العسكريين. بعد ذلك تمضي الكتيبتان الآليتان في إنشاء مناطق أمنية مماثلة في مواقع أخرى.

٢٤ - وقد أثبتت البعثة التقنية المشتركة أن هذا النهج قابل للتطبيق من الناحية العملية، إلا أنها رأت أن العملية ستتطلب قوات تفوق التقديرات الأولية البالغة ٠٠٠ ٣ - ٠٠٠ ٥ من الأفراد. وقدرت أن المهام في منطقة شمال كيفو وحدها ستحتاج الى قوة قوامها ١٠٠ ٤ من الأفراد، بما في ذلك وحدات دعم سوقية عسكرية، بدلا من ٠٠٠ ٣ كما هو مبين في تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلصت البعثة أيضا الى أن إنشاء عملية مماثلة في منطقة جنوب كيفو سيتطلب أيضا قوة أكبر مما كان متوقعا في البداية الى حد بعيد. ويفترض في قواعد الاشتباك لعملية من هذا القبيل، وفقا لما جرت عليه الممارسة المعتادة، أن تأذن باللجوء الى القوة للدفاع عن النفس، بما في ذلك استخدام القوة ضد كل محاولة تهدف عن طريق القوة الى إعاقة الاضطلاع بولاية العملية. علاوة على ذلك، وكما كان متوقعا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، يفترض أن يؤذن للقوة باتخاذ اجراء ضد الأشخاص أو الجماعات التي تهدد المواقع والسكان المشمولين بالحماية أو أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد العاملين في المجال الإنساني أو وسائل تسليم وتوزيع مواد الإغاثة الإنسانية.

٢٥ - وقد قمت منذ اعتماد البيان الرئاسي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتشاور مع نحو ٦٠ بلدا من البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات للتأكد من استعدادها لتوفير القوات اللازمة للاضطلاع بهذه العملية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، كان بلد واحد فقط قد عرض رسميا تقديم وحدة. وفي هذه الظروف يتضح أن خيار وزع قوة لحفظ السلم لمعالجة المسائل الأمنية في مخيمات اللاجئين في زائير ليس خيارا عمليا. ولذلك رئي أن من غير الضروري إعداد تقديرات تكلفة فيما يتعلق بهذا الخيار.

باء - اجراءات بديلة

١ - شرطة دولية/فريق مراقبين عسكريين

٢٦ - طلب مني مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وضع تقديرات تتعلق باتخاذ تدابير أولية على أساس مؤقت تهدف الى توفير مساعدة فورية لقوات الأمن الزائيرية فيما يتعلق بحماية العمليات الإنسانية في المخيمات، بما في ذلك امكانية وزع خبراء أمنيين من حكومات الدول الأعضاء أو من خلال ترتيبات تعاقدية، وذلك لتدريب القوات المحلية ورصد أعمالها. ولهذا الغرض قامت البعثة التقنية المشتركة بين ادارة عمليات حفظ السلم ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستكشاف امكانية اتباع نهج يقوم على وزع قوات أمن زائيرية تضطلع بمسؤولية تحسين الأمن في المخيمات بدعم من فريق شرطة مدنية ومراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة.

٢٧ - ولتعزيز الأمن في المخيمات، ارتئي أن تقوم قوات الأمن المحلية بالمهام التالية:

(أ) تنفيذ الدوريات: كما ذكر أعلاه، يعاني اللاجئون من تكرر وقوع جرائم عادية بما في ذلك التخويف. ومن السهل كذلك توريط العاملين في مجال الإغاثة في الاضطرابات المدنية. وسوف يساعد وجود أفراد الأمن، من خلال دوريات تنظم على مدى ٢٤ ساعة، في المحافظة على القانون والنظام وبالتالي تخفيف هذه الأخطار. وسيعمل هؤلاء الأفراد تدريجيا على إقامة علاقات مع اللاجئين وهياكل ادارتهم وسيعملون معهم في مجال السيطرة على الجرائم العادية والتخفيف من حدتها.

(ب) المرافقة وحماية النقاط الثابتة: بالنظر الى ما يكتنف السفر الى غوما ومنها من مخاطر، ينبغي إنشاء قوة مرافقة تقوم بمرافقة العاملين في مجال الإغاثة لدى سفرهم أثناء الليل وفي الصباح الباكر. ومن المفيد أيضا توفر قوة أمنية في مراكز ثابتة في المخيمات، بما في ذلك على سبيل المثال عند نقاط توزيع المعونات، ومواقع التنسيق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، وفي المستشفيات ومراكز تقديم الطعام والمستوصفات. وستكون هناك حاجة الى وجود أمني للمحافظة على النظام والهدوء أثناء عمليات إحصاء اللاجئين وتسجيلهم، وهي عملية تزمع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بها في المخيمات في المستقبل القريب.

(ج) تخزين المساعدات الإنسانية ونقلها: المشكلة الأمنية الرئيسية فيما يتصل بتخزين مساعدات الإغاثة هي نهب المستودعات. فعلى الرغم من حراسة هذه المناطق في الوقت الحاضر، لم تخف حدة مشكلة النهب. وتدعو الحاجة الى وجود أمني اضافي مع زيادة في الاضاءة وفي السياجات. اذ أن نقل المساعدات الى المستودعات ومنها معرض للخطر في الوقت الحاضر.

(د) توفير الأمن للعودة الى الوطن - لتعزيز الأمن أهمية خاصة فيما يتعلق بتسهيل تحقيق عودة اللاجئين الراغبين في العودة الى رواندا. فمجرد التلميح في الوقت الحاضر بالرغبة في العودة الى رواندا يمكن أن يعرض اللاجئين لمخاطر كبيرة. ولذلك يلزم توفير الأمن للاجئين لدى إعرابهم للعاملين في مجال الإغاثة عن رغبتهم في العودة الى رواندا، بما في ذلك نقلهم على الفور الى مخيمات انتقالية. وستنشأ هذه المخيمات في زائير على مسافة من مخيمات اللاجئين، لتؤوي اللاجئين الى أن يتم نقلهم الى

الحدود. وسوف تتطلب هذه المخيمات وجودا أمنيا على مدى ٢٤ ساعة. وينبغي تعزيز ما يتوفر حاليا من أمن لنقل اللاجئين الى الحدود.

٢٨ - وكما ذكر أعلاه، ارتئي أن تقوم قوة أمن محلية بهذه المهام. وستكون ثمة حاجة الى فريق مكون من ١٥٠ الى ٢٠٠ فرد تقريبا من ضباط الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة لتدريب هذه القوات والاشراف عليها. اضافة الى ذلك، سيتم وزع ٣٠ الى ٥٠ مراقبا عسكريا لإقامة اتصالات مع القوات المحلية على مستوى القيادة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ العملية بوجه عام. كذلك سيساعد المراقبون العسكريون في تنسيق عمليات الإعادة الى الوطن.

٢٩ - وفي أثناء اجتماعي مع صاحب السعادة السيد كنغو وادوندو، رئيس وزراء زائير، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أكد لي استعداد حكومته لتقديم القوات الضرورية لتعزيز الأمن في المخيمات. وعليه فقد أصدرت تعليماتي الى السيد شهريار خان، ممثلي الخاص في رواندا، بزيارة كينشاسا ليدرس مع المسؤولين الزائيريين إمكانية اضطلاع حكومة زائير بهذه المهام، على اعتبار أن المجتمع الدولي سيجد في ذلك ما يشجعه على المساعدة بالقدر الملائم من الدعم السوقي والمالي.

٣٠ - وقد قام السيد خان بزيارة كينشاسا في الفترة من ٢٨ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وصحبه ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكذلك نائب قائد القوة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا وخبراء في مجال السوقيات. وفي كينشاسا، قابل السيد خان رئيس الوزراء واجتمع بوزراء الدفاع والعدل والخارجية والداخلية. كذلك عقدت محادثات على مستوى العمل. وأعرب المسؤولون الزائيريون عن أمل حكومتهم في عودة اللاجئين قريبا الى رواندا. وأكدوا على ضرورة اتخاذ خطوات فعالة في رواندا لكفالة أن تتم عملية الإعادة الى الوطن في ظروف تتسم بالأمن والكرامة. وأكدوا أيضا التزام الحكومة الزائيرية بالتصدي للحالة الأمنية في المخيمات وأعربوا عن استعدادها لاتخاذ اجراءات فورية في هذا الصدد بتعاون الأمم المتحدة ودعمها.

٣١ - وأشارت حكومة زائير إلى أنها على استعداد لأن ترسل إلى المخيمات قوة أمن وطنية يتراوح قوامها بين ٥٠٠ ١ و ٥٠٠ ٢ جندي. وقد نظر في أساليب الدعم السوقي وغيره من الدعم الخارجي اللازم لهذه القوات في إطار مناقشات تقنية. ورحبت الحكومة بالاقتراح القائل بإرسال شرطة دولية ومراقبين عسكريين إلى المنطقة من أجل إسداء المشورة التقنية إلى قوة الأمن المحلية ورصد العملية وتنسيقها. لكنها نوهت إلى أنها لا تحبذ إرسال قوات لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة إلى المخيمات.

٣٢ - ومتابعة لهذا الخيار، جرى الاتصال بما يقارب ٥٠ دولة عضوا للتأكد من عزمها على توفير عناصر شرطة، وللتأكيد على أهمية كون العناصر من الناطقين باللغة الفرنسية. وحتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لم تعرب سوى أربعة بلدان عن اهتمامها بتوفير عناصر شرطة مدنية، وليس من بين هذه البلدان سوى بلد واحد ناطق بالفرنسية. وفيما يتعلق بالمراقبين العسكريين، رئي، من أجل الإسراع بالتنفيذ، أن توفر بعثة

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، على أساس مؤقت، المراقبين العسكريين، شريطة موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات على ذلك. وقد استشيرت هذه البلدان بهذا الشأن. إلا أنها لم ترسل ردها على ذلك حتى الآن باستثناء بلد واحد أبدى استعداده، من حيث المبدأ، للسماح لمراقبيه العسكريين بالعمل في زائير. واستنادا إلى ذلك، يبدو أن هذا النهج الثاني الرامي إلى تعزيز الأمن في المخيمات في زائير يواجه، على بساطته، صعوبات ويتعذر مواصلته في الوقت الحاضر على الأقل.

٣٣ - كما زار السيد خان تنزانيا في ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ حيث اجتمع مع الرئيس معيني ورئيس الوزراء مسونيا. واجتمع كذلك في أثناء وجوده في دار السلام مع رئيس أركان الجيش التنزاني والمفتش العام للشرطة. وأعربت الحكومة التنزانية أيضا عن رأيها بضرورة عودة اللاجئين إلى رواندا ومواصلة الجهود الكفيلة بتهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين إلى وطنهم طواعية.

٣٤ - وفي الوقت الحاضر يقوم ٣١٠ من عناصر الشرطة التنزانية، كما هو مذكور أعلاه، بتوفير الأمن في المخيمات. وأشارت الحكومة إلى أنها على استعداد لزيادة هذه القوة إلى ٥٠٠ عنصر، ولكنها بحاجة إلى دعم سوقي وتشغيلي من مصادر خارجية من أجل القيام بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، توفر حكومة هولندا حاليا بعض الدعم عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢ - الترتيبات التعاقدية

٣٥ - ثمة إمكانية أخرى استطلعت الأمانة العامة إمكانية اتباعها على أساس طارئ، وهي توفير دعم لقوات الأمن المحلية في مجالي التدريب والرصد من خلال ترتيبات تعاقدية مع منظمات خاصة. وبمقتضى هذه الترتيبات يقوم فريق من المدربين الدوليين بتدريب قوة محلية على أن يبقى ١٠ منهم في البلد بعد انتهاء التدريب الأولي وذلك من أجل مواصلة توفير مساعدة تدريبية في أثناء العمل. ويلزم ٤٠ خبيرا دوليا إضافيا لرصد العملية وللقيام بمهام الاتصال والتنسيق. ويقدر أن يستغرق البرنامج التدريبي مدة شهر واحد لتدريب كل مجموعة من الأفراد المحليين، وأن يتسنى خلال شهرين من بدء العملية وزع أول مجموعة من الأفراد المحليين إلى منطقة عملياتها. وخلال أربعة أشهر يجري تدريب ووزع كامل القوة المحلية إلى المخيمات الواقعة إلى الشمال من بحيرة كيفو وإلى جنوبها على السواء.

٣٦ - ونوقشت مع مفوضية اللاجئين إمكانية الاضطلاع بعملية من هذا القبيل، بما في ذلك توفير الدعم السوقي وغير ذلك من أشكال الدعم إلى قوات الأمن المحلية. بيد أن التقديرات المالية الأولية لعملية من هذا النوع تشير إلى أنها عملية باهظة التكاليف. وعلاوة على ذلك، وحيث أن العملية ستمول بكاملها عن طريق التبرعات، فإن مفوضية اللاجئين تشعر أنها غير قادرة على تعبئة الموارد الضرورية، سيما وأن بعض المانحين المحتملين أبدوا عدم تحبيذهم لهذا النهج.

جيم - التدابير الأمنية المتخذة عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٧ - لما كانت الخيارات المختلفة المبينة أعلاه لا تبدو ممكنة التحقيق في المرحلة الراهنة على الأقل، فقد أجريت مؤخرا مشاورات أخرى بشأن مشكلة الأمن في مخيمات اللاجئين، ولا سيما الموجود منهم في زائير، مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السيدة ساداكو أوغاتا. ونتيجة لهذه المشاورات تقرر أن تتابع المفوضية مع حكومة زائير المباحثات التي عقدها ممثلي الخاص، وذلك بهدف الاتفاق على ترتيبات مناسبة لتحسين الأمن في المخيمات في ظل ما تقدمه المفوضية من حماية ومساعدة إنسانية للاجئين. وقد أعلمت رئيس وزراء زائير بذلك وأعربت له عن الأمل في أن تفضي هذه المباحثات إلى ترتيبات مقبولة بصورة متبادلة وتنفيذها في وقت مبكر من أجل تعزيز سلامة وأمن اللاجئين الروانديين في زائير.

٣٨ - وقامت مفوضية اللاجئين بإيفاد مبعوث خاص إلى كينشاسا من أجل هذا الغرض. وستُطلعني المفوضية على التقدم المحرز بهذا الصدد وسأخبر مجلس الأمن بذلك. وستواصل المفوضية كذلك استطلاع السبل الكفيلة بزيادة الدعم المقدم إلى حكومة تنزانيا لتمكينها من زيادة مستوى الأمن الذي توفره حاليا في المخيمات. وفيما يتصل بمخيمات اللاجئين في بوروندي، أشارت المفوضية إلى أن الحالة الأمنية في هذه المخيمات تُعالج في الوقت الحاضر من خلال التدابير المبينة في الفقرة ٧ أعلاه. وستواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى رواندا، من جانبها، التنسيق بشكل وثيق مع مفوضية اللاجئين في تيسير عودة اللاجئين الطوعية بسلام إلى رواندا.

رابعا - ملاحظـــات

٣٩ - إن نطاق المشاكل السائدة في مخيمات اللاجئين الروانديين ولا سيما المخيمات الموجودة في زائير، ودرجة تعقُّد تلك المشاكل يمثلان تحديا لم يسبق له مثيل. ولهذا ليس من المفاجئ أن يكون البحث عن حل مناسب لهذه المشاكل عملية صعبة. وكما يتضح من هذا التقرير، فإن الخيارات الرامية إلى تعزيز الأمن في المخيمات عـــن طريق عمليـــة لحفظ السلم، بشكل أو بآخر، لا تبدو ممكنة التحقيق في الوقت الحاضر على الأقل.

٤٠ - ويعتبر حفظ السلم أساسا وسيلة لإدارة النزاع وحَلّه. والحقيقة أنه شهد في السنوات الأخيرة تطورا كميا ونوعيا هاما. غير أنه ليس مصمَّما لكفالة الأمن في مخيمات اللاجئين، ولم يستخدم بصفة عامة لهذا الغرض. والحقيقة أن توفير الأمن لمخيمات اللاجئين كان وما يزال مسؤولية البلدان المضيفة للمخيمات الموجودة في أراضيها، ولئن كان ذلك بقدر من الدعم المناسب من المجتمع الدولي.

٤١ - وبناء على ذلك فإني أتفهم تردد الدول الأعضاء إزاء فكرة التماس حل للمشاكل الأمنية في المخيمات عن طريق أداة حفظ السلم. إلا أنه ليس هناك شك في أن المدنيين الأبرياء الذين فروا من رواندا في أعقاب اندلاع الحرب الأهلية المدمرة فيها، والذين يتعرضون يوميا للترويع والعنف في المخيمات، يستحقون مواصلة المجتمع الدولي الاهتمام بهم ومساعدتهم حيثما يتواجدون الآن وفي جهودهم للعودة إلى بلدهم. وعلاوة على ذلك، لا بد من توفير الأمن لموظفي الإغاثة الإنسانية الذين يعرضون حياتهم

للخطر من أجل ضمان وصول المساعدة الأساسية إلى اللاجئين، وذلك من أجل تمكينهم من القيام بعملهم على نحو فعال. ولهذا فإني أحث المجتمع الدولي بكل قوة على دعم الجهود التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع حكومتي زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة، لوضع ترتيبات أمنية مرضية في المخيمات وتقديم الموارد اللازمة لهذا الغرض بسخاء.

٤٢ - وتعزيز الأمن في المخيمات خطوة لا مفر منها في سبيل تهيئة الظروف المفضية لعودة اللاجئين الطوعية إلى وطنهم. لكني أكدت في تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أن أي جهد لتوفير الأمن في المخيمات سيكون عقيما ما لم تتخذ أيضا خطوات موازية داخل رواندا تكفل إمكانية عودة اللاجئين إلى مجتمعاتهم الأصلية، دون خوف من العقاب والملاحقة، وتعزز المصالحة الوطنية الحقيقية بين جميع فئات المجتمع الرواندي. أما حكومة رواندا التي تسنمت زمام السلطة في بلد جريح وممزق دمرت هياكله الأساسية فعليا وشرد سكانه، فهي ما تزال لغاية الآن محرومة حتى من الحد الأدنى من الموارد اللازمة للبدء في استعادة الأحوال العادية. إلا أن التعهدات التي أعلن عنها في مؤتمر المائدة المستديرة الأخير بشأن رواندا والاستجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات يعطيان بعض الأمل في إمكان الشروع بهذه العملية الآن. وهذا بدوره يعزز إمكانات تنشيط العملية السياسية وتوفير إطار للعمل الذي يتعين اتخاذه لمعالجة الأمن في المخيمات وعودة اللاجئين إلى رواندا، وفق ما اقترحه مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٤٣ - وقد قدم مؤتمر القمة الذي عقده الزعماء في المنطقة دون الإقليمية في نيروبي في ٧ كانون الثاني/يناير، مساهمة مفيدة صوب تحديد إطار من هذا النوع. وقد ضم هذا المؤتمر تحت لوائه رؤساء جمهوريات بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا ورئيس وزراء زائير. كما حضر هذا المؤتمر ممثلي الشخصي إلى رواندا. وأكد الزعماء الإقليميون الصلة الوثيقة بين تحسين الأمن في المخيمات والظروف السائدة داخل رواندا من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى عودة اللاجئين الطوعية إلى وطنهم. وفي هذا السياق، أكدوا دعمهم لإنشاء محكمة دولية، ولوضعها موضع التنفيذ؛ وفصل المشتبه بارتكابهم جرائم إبادة الأجناس عن اللاجئين الأبرياء، وإخراج القائمين بأعمال الترويع من مخيمات اللاجئين، فضلا عن إنشاء ممرات آمنة من مخيمات اللاجئين إلى الحدود الرواندية، وممرات آمنة ونقاط عبور داخل رواندا ذاتها. وأثنوا على ما اتخذته حكومة رواندا من خطوات لغاية الآن لإقامة إدارة حكومية ذات قاعدة واسعة وحثوا الحكومة، تحقيقا لهذا الغرض، على تعميق جهودها عملا بروح اتفاق أروشا للسلم. وحثوا كذلك حكومة رواندا على تطبيق تدابير إضافية لبناء الثقة بهدف التشجيع على العودة الطوعية للاجئين. كما حث الزعماء الإقليميون المجتمع الدولي على زيادة دعمه الاقتصادي لإنعاش رواندا وإعادة تعميرها.

٤٤ - وينبغي أن يكون من شأن التقدم الذي تحقق في القمة الإقليمية في ٧ كانون الثاني/يناير أن ييسر العمل الذي سوف يقوم به المؤتمر الإقليمي بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي تستضيفه منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوجمبورا في منتصف شباط/فبراير. وقد عقد اجتماع تحضيري للمؤتمر في أديس أبابا في ٩ كانون

الثاني/يناير. وآمل أن يؤدي المؤتمر إلى مزيد من التقدم في تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بسلام وكرامة، وأن يمهد الطريق لعقد مؤتمر أوسع يهدف إلى تقصي حلول طويلة الأجل تعزيزا وضمانا للسلم والأمن والتنمية في المنطقة. وتجرى الآن مشاورات تمهيدية مع الحكومات المهتمة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول المسائل التي يتناولها المؤتمر.

- - - - -